أثارت موجة التغييرات الأخيرة في العالم العربي طائفة من ردود الفعل بخصوص «الأقليات»، بين مؤيد لها، وناظر بموضوعية إلى قضيتها التي ترفع، وثالث ناظر بعين المؤامرة القادمة من خارج الحدود، ولعل ما دفع قضية الأقليات إلى السطح، بحسب مفكرين عرب، عاملان: الأول هو ما صاحب عملية التغيير وأعقبها من فوضى وأعمال عنف، استهدفت بهذا القدر أو ذاك التنوّعات الثقافية، سواء المسيحيون أو الكرد أو التركمان أو الإيزيديون أو الصابئة أو الأمازيغ أو غيرهم. أما الثاني فيتمثل في صعود التيار الإسلامي، لا سيما في تونس ومصر والمغرب في أول انتخابات بعد ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي»، عوضاً عن انتعاشه في ليبيا واليمن وسوريا، وهو الأمر الذي أثار مخاوف مشروعة في الأغلب ومبالغاً فيها في بعض الأحيان، خصوصاً ما أثير من علاقة الدين بالدولة، فضلاً عن علاقته بمفهوم الهويّة والحقوق الفردية والجماعية ومبادئ المواطنة والمساواة، والمشاركة في إدارة الحكم وتولّي المناصب العليا، لا سيّما بالنسبة إلى «الأقليات». «البيان» فتحت هذا الملف، مستصحبةً رأي ورؤية أهل الشأن، ولعل القضية أكثر تعقيداً من معالجتها في بضع صفحات، ولكنه جهد يهدف إلى فتح الحوار بشأن الأقليات، وإشعال ضوء يكون هادياً.

الأقليات مكسب وخسارة

الأقليات.. واقع فرضته التقلبات

تشعبات الجغرافيا تزيد الخطر في ليبيا

تاور غاء تدفع ثمن افريقانية القذافي

الديمقراطية وسيلة تجانس المجتمعات

تونس أقرت قوانين لحفظ الكرامة

طريق الاندثار يبدأ الهجرة

إسرائيل تلعب على التناقضات

عثمان فضل الله ورابح هوادف

استفاق العالم العربي على أنه كان يعيش وهماً كبيراً طيلة العقود الماضية بأنه وحدة واحدة متماسكة يربط بينها وحدة المعتقد والمصير المشترك، وبعد سنوات طويلة من التشكل الافتراضي الكياني، ليجد نفسه في البلد الواحد مجموعة من الجزر الثقافية والديموغرافية التي لا تربط بينها سوى جسور واهية يسهل تفكيكيها، بل استخدامها ضد بعضها في حرب قذرة لا تستثني استخدام جميع الأسلحة، ولعل الإجماع الوحيد الآن هو «الفوضى» سلاح تحقيق المكاسب، وباتت الأكثرية الغالبة في عديد بلدان منطقتنا تخشى من خنجر «الأقليات» الذي يجاهر السياسيون بأن اليد التي تتلاعب به موجودة خارج المنطقة، بل يؤشرون بوضوح إلى شمال «المتوسط» كمحرك رئيس لقضيتها.

وتعرف الأقليات بأنها جماعات فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتكون مجتمعاً تربطه ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي حوله، وتعتبر نفسها مجتمعاً يعاني تسلط مجموعة تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم، تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية، بل تجعل لهم دوراً محدوداً في مجتمع الأغلبية، وتختلف الأقليات من حيث العدد والمنزلة الاجتماعية، ومدى تأثيرها في مجتمع الأكثرية، ومهما كانت هذه المنزلة، فمجتمع الأكثرية ينظر إليها على أنها غريبة عنه، أو شائبة تشكّل عضواً شاذاً في كيانه.

ومحور قضية الأقلية بُني على صفات نتج عنها عدم التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأكثرية، وهذه الصفات قد تكون عرقية، وهي سمات واضحة في مجتمعات جنوب إفريقيا والأميركتين، أما في الوطن العربي فكانت القضايا الأكثر بروزاً هي الأكراد في العراق، والأفارقة المسيحيون في السودان، والأمازيغ في دول المغرب العربي.

وبحسب الأمم المتحدة، تضم جميع بلدان العالم أشخاصاً ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، ما يثري تنوع مجتمعاتها. وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير في أحوال الأقليات، فإن ما هو مشترك بين الجميع أنها تواجه، في الكثير جداً من الحالات، أشكالاً متعددة من التمييز، تسفر عن التهميش والإقصاء.

ويقول الباحث الجزائري محمد شيبان إنّ كلمة «الأقليات» ليست بالمصطلح الصحيح لظاهرة «النعرات» الموجودة منذ القدم، وليس في الوطن العربي فحسب، بل في بقاع العالم كافة، بما فيها الولايات المتحدة، لكن خصوصية الواقع العربي وما مرّ به منذ اشتعال شرارة «الربيع العربي» فرضا ضغطاً وتشويشاً، وأوجدا مناخاً وجدت فيه إسرائيل والدول العظمى ضالتها.

ويتقاطع القيادي في حزب العمال اليساري جلول جودي مع محمد شيبان في كون «التضييق» الذي مارسته بعض الدول أفرز لغطاً حول الأقليات العرقية والدينية التي استغلت الموقف لمصلحتها على سبيل «إثبات نسبها ومكانتها»، على غرار القبائل المنتشرة في المنطقة المغاربية والطائفة المسيحية في البلدان العربية.

الذات والبنزين

تبعاً لتنامي الرغبة في فرض الآراء وإثبات الذات، يسجّل محمد شيبان أنّ بعض أطياف الوطن العربي أصبحت كشخصية «هاملت» في مسرحية شكسبير الشهيرة الذي مضى يبحث عن ذاته، ويتصور شيبان أنّ «النعرات» في سبيل فرض نفسها، تستلهم من نظرية سارتر الوجودية، لما قال على لسان أورست في مسرحية «الذباب»: «لا بد أن أقوم بجريمة لأبقى موجوداً في ذاكرة الآخرين».

ويشير شيبان، الناشط المجتمعي والثقافي في فرنسا، إنّ التنازلات التي أعطيت للأقليات ليست بالحل، وإنما هي بنزين أهيل على النار، ما ينذر بتفاقم المشكلة ذاتها، مضيفاً أن التنازلات لا تعني إعطاء الحريات والاعتراف بالآخر، بل تحقيق رغبة طرف ثالث، مثل أب يتنازل عن كل شيء لولده، فهذا لا يعني إعطاءه الحرية، فالولد سيعود من جديد للمطالبة بالمزيد، وهذا هو حال الأقليات في الوطن العربي.

يلتقي جلول جودي مع محمد شيبان عند نقطة مفادها أنّ «إسرائيل هي المستفيد الوحيد برفقة حلفائها الذين يلعبون على وتر التعفين والبتر، حتى لا ينهض العرب من سباتهم ويواجهوا السيل القادم من الغرب».

ويرى الناشطان الجزائريان أنّ الحضارة كما عرّفها مالك بن نبي هي إنسان زائد الزمن، وهي ليست التقوقع ولا التفرقع، وتفعيل الأقليات يكون بتكريس استقرارها، وفقاً لدعامتي السلم والتعايش المدني، وليس بالتمرّد والمزايدات.

ردود أفعال

وأثارت موجة التغييرات في العالم العربي طائفة من ردود الفعل بخصوص «الأقليات»، ويقول الباحث والمفكر عبد المحسن شعبان: «إن كان مصطلحاً ملتبساً، فإنه مصطلح مستخدم من جانب الأمم المتحدة، خصوصاً بإعلان حقوق الأقليات الصادر عام 1992، أو إعلان حقوق الشعوب الأصلية الصادر عام2007، وإنْ كنت أميل منذ عقدين من الزمان إلى استخدام مصطلح «التنوّع الثقافي» بدلاً من مصطلح الأقليات».

ويمضي قائلاً: «أرى أن مصطلح «التنوّع الثقافي» ينطلق من مبادئ المساواة والتكافؤ إزاء التكوينات المختلفة، بعيداً عن حجمها وعددها، أقلية أو أكثرية، فالحقوق لا بدّ أن تكون متساوية وتشمل جميع البشر، ولا يمكن التمييز بينهم بسبب عددهم، كما أن هذه الحقوق شاملة وعامة، وتخصّ الإنسان بغض النظر عن عرقه ودينه وقوميته ولغته وجنسه وأصله الاجتماعي، وهي حقوق لا يمكن تجزئتها أو الانتقاص منها أو المفاضلة بينها لأي سبب كان»، مشيراً بذلك ضمناً إلى أن المصطلح سياسي في المقام الأول، غير أن الصحافي الليبي منصف القصيب يقول إن مفهوم الأقلية مفهوم أجنبي، لم يعرفه المسلمون، ولم يعرف في الإسلام. وقد ابتلي به المسلمون حين مزقهم هذا المفهوم، وما زال يمزق ويشتت بهم حتى الآن. وقد استخدمته الدول الاستعمارية سلاحاً فعالاً، للتدخل في شؤون الدول والشعوب الأخرى وتمزيقها؛ حتى يسهل استعمارها والهيمنة عليها، ومنعها من النهضة والتقدم، وقد قيل إن سياسة الاستعمار تعتمد على المقولة التالية: «فرق تسد».

ويتهم منصف ما يسميها بالدول الاستعمارية بأنها تقوم بتحريض هذه المجموعات البشرية على المطالبة بما يسمى بحقوق الأقليات التي أفرزتها هذه الدول، ومنها حق تقرير المصير. ويمدون هذه المجموعات البشرية التي سميت بالسلاح والمال والخبراء، وبالعملاء والجواسيس، وبالخبرات وبالقيادات العميلة، ويدعمونها بالدعاية والإعلام والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وإصدار القرارات في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وفي المؤسسات الدولية الأخرى، وممارسة الضغوط على البلد الذي سيجزأ، وفرض الحصار عليه ومقاطعته، وتهديده بالتدخل، و القيام بتجميد أمواله وممتلكاته، وإيقاف المساعدات والقروض عنه، وإغلاق أجوائه أمام تحليق الطيران، وإلى غير ذلك من وسائل وأساليب الحرب.

أراجيف

في الحالة الجزائرية، يشدّد وزير الدولة السابق أبو جرة سلطاني على أنّ كل ما تردّد بشأن الأقليات في الجزائر هو أراجيف، ويجزم: «النصرانية واليهودية استخدام سياسوي لزعزعة الاستقرار، فليست هناك أقليات في الجزائر».

ويدعم سلطاني قوله بأنّ الجزائر توفر هامشاً كبيراً لغير المسلمين بموجب قانون ممارسة الشعائر الدينية الصادر في مارس 2006، وليس هناك أي تمييز في التعامل مع المسيحيين، والتحركات المشبوهة التي قام بها البعض لإحياء نعرات قبلية، تصدى لها أحرار القبائل ذاتهم، علماً أنّ المسلمين يمثلون 99 في المئة في الجزائر.

مصطلح

«الأقلية» و«الأقليات» مصطلح يعد عند الكثيرين استفزازيا وليس حياديا، إنه مصطلح استفزازي، بمعنى أنه مثير للتمايز المزدوج. فمن جهة الأكثرية يعزز المصطلح المفهوم شعور بالفوقية والاسترخاء في نرجسية راضية عن الذات، مطمئنة إلى سلطانها وهيمنتها، لكنه في الوقت عينه يبعث على «الاسترابة» بالآخر والتشكك فيه. أما من جهة الأقلية نفسها، فالمصطلح / المفهوم يثير الإحساس بالدونية والقلق على الذات والمصير، والرغبة في الاحتياط من خطر الذوبان، أما الاجتياح، أو الابتلاع، وهو خطر قد يكون حقيقياً، وقد يكون ممكناً أو متخيلاً أو موهوماً.

الأقليات مكسب وخسارة

250.000

بدأت الأقليات غير العربية في ليبيا، بما في ذلك حوالي 250,000 من الطوارق، تصر على استرجاع حقوقها بحماس كبير وقال الحافظ محمد شيخ، أحد الناشطين الطوارق إن «السياسة التي اتبعها القذافي كانت «ابقِ كلبك جائعاً حتى يتبعك'، وينطوي هذا على إبقاء الناس فقراء». وهو قال للطوارق مرات عدة أننا سنحصل على حقوقنا، لكنه لم يفِ بوعوده. حتى أنه في بعض الأحيان أعلن أنه سيعطي أفضلية لبعض الأفراد، ولكن ليس للمجتمع بأسره.

وترفرف فوق المنازل الآيلة للسقوط في الطيوري في مدينة سبها، جنوب غرب ليبيا، أعلام من ثلاثة ألوان، هي الأزرق والأخضر والأصفر، تمثل الأمازيغ (أقليات غير عربية).

وقد عانى الأمازيغ، بما في ذلك الطوارق، من التهميش الثقافي والسياسي خلال عهد القذافي، بينما تبنى النظام أيديولوجية عربية شاملة، ورفض الاعتراف بهم كمجموعة عرقية مميزة من السكان الأصليين للبلاد والمنطقة. طرابلس - الوكالات

9

ظهرت في ليبيا 9 جمعيات محلية جديدة للترويج لحقوق الطوارق. ووفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، فإن عملية تعريب مجتمعات الأمازيغ تطورت بشكل أسرع وأشمل في ليبيا عنها في أي بلد مغاربي آخر. فيحظر القانون رقم 24 مثلاً على الأمازيغ، بما في ذلك الطوارق، إعطاء أبنائهم أسماء غير عربية، كما ألقي القبض على الذين حضروا احتفالات ثقافية في الدول المجاورة لدى عودتهم إلى ليبيا. وبينما قام القذافي باستيعاب عدد كبير من الطوارق في جيشه، ويقال إنه استخدم عدداً منهم كمرتزقة خلال الانتفاضة، فقد عانى الكثيرون منهم من التهميش التاريخي نفسه الذي تعرضت له الأقليات الأخرى. طرابلس -الوكالات

مقارنة

تفاؤل بالمستقبل

يبدو بعض الطوارق متفائلين بشأن المستقبل، ولكن بالرغم من شعورهم المتجدد بالحرية، فإن ظروفهم المعيشية «غير مقبولة». وبالمقارنة مع أحياء أخرى في سبها، تم ترتيب المنازل في الطيوري بشكل عشوائي، وتقول المجتمعات المحلية هنا أنهم لا يتلقون مساعدات تذكر من الدولة، وليس لديهم نظام جيد للصرف الصحي أو للتخلص من النفايات.

امتدادات في دول الجوار تغذي نزعات الانفصال

ليبيا الجغرافيا تزيد خطر الأقليات

■ أمازيغ ليبيا يرفضون التهميش | البيان

تونس ـ الحبيب الأسود

قبل سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي في العام 2011 كان من شبه المستحيل الحديث عن أقليات عرقية أو دينية أو مذهبية في ليبيا، واليوم تغيّر المشهد حيث بات الصراع الثقافي لا يقل عن العسكري حدة في واقع الليبيين وخاصة مناطق الغرب والجنوب حيث تتمركز أقليات الأمازيغ والطوارق والتبو والشركس وغيرهم، وتتداخل الحسابات السياسية والاجتماعية في ظل غياب الدولة وانهيار المؤسسات

وتزيد تشعبات الجغرافيا في غموض وضع الأقليات داخل ليبيا نظراً لامتداداتها العرقية في دول الجوار مما يثير مخاوف بعض تلك الدول من إمكانية ظهور نزعات انفصالية قد تمسها عن قرب، ويشجع دولاً أخرى على استغلال الوضع لفائدتها من خلال استعمال بعض الأقليات كعناصر تأثير لها داخل التراب والقرار السياسي الليبيين.

ويرى المراقبون أن وضع الأقليات قد يساهم في خدمة أجندات الجماعات الإرهابية وخاصة في جنوب البلاد المفتوح على جميع الاحتمالات نظراً لاتساع مساحته وقلة سكانه وكثرة ثرواته، ما جعل تنظيم «داعش» يدعو في تسجيل مصوّر باللغة الأمازيغية، الطوارق في كل من ليبيا والجزائر وشمال مالي للالتحاق بالتنظيم، ومبايعة زعيمه أبوبكر البغدادي.

أمازيغ الجبل والصحراء

يتوزع الأمازيغ في ليبيا إلى قبائل عدة، ويمثلون إجمالاً بين 5 و10 بالمائة من مجموع عدد السكان البالغ نحو ستة ملايين نسمة، ويتمركزون في منطقة الشمال الغربي المعروفة بطرابلس وجبل نفوسة ومنطقة زوارة، علاوة على بعض المناطق الساحلية والجبلية الأخرى، وبحسب الباحث الأمازيغي محمد ؤمادي فإن من أكثر مناطق التواجد الأمازيغي كثافة في ليبيا هي سلسلة «أدرار نفوسة» وقبائل نفوسة التي تسكن مدينة زوارة الساحلية وهم متواجدون أيضاً في غدامس ويسميها أهلها «عديمس» وغات وأوباري ووادي عتبة وسوكنة واوجلة والفقهة ونسبة صغيرة في الجغبوب وفي مناطق متفرقة من كل الجنوب الليبي المتمثلة في قبائل «إيموهاغ» الرحل، ولا توجد أي إحصاءات رسمية عن تعداد الأمازيغيفونيين (أو الناطقين بالأمازيغية) في ليبيا فتجد إحصاءات تتراوح ما بين 3 إلى 10% من التعداد السكاني العام.

وينقسم أمازيغ ليبيا إلى أمازيغ الساحل والجبل في مناطق جبل نفوسة ومنها نالوت ويفرن وجادو وغريان وكاباو وترميسا وتاغمة والرحيبات والاصابعة ووككلة والدرج تمتد من مدينة غريان جنوب طرابلس وتستمر غرباً وصولاً إلى منطقة وازن الحدودية مع تونس، وتعتبر مدينة زوارة المتاخمة للحدود الليبية التونسية المشتركة عاصمة أمازيغ الساحل، وهم مسلمون ينتمي أغلبهم إلى المذهب الأباضي، والقسم الثاني هم أمازيغ الصحراء والذين يحملون اسم الطوارق ويتوزعون في مناطق الصحراء الكبرى كجنوب غرب ليبيا وجنوب الجزائر وأزواد شمال مالي، وشمال النيجر وشمال بوركينا فاسو، وهم مسلمون سنيون مالكيون، ويتحدثون اللغة الطارقية بلهجاتها الثلاث تماجق وتماشق وتماهق.

ويبلغ عددهم في ليبيا حوالي 25 ألف نسمة، ويتوزعون في عدد من المناطق ومنها أوباري وغات وغدامس ومرزق، ويشتركون في بعض الأراضي مع قبائل التبو الليبية. كما يتواجد أبناء الطوارق في العاصمة طرابلس وفي مدن ليبية أخرى.

حقوق الطوارق

وفي مايو 2014 أعلن المجلس الأعلى للطوارق في ليبيا عن تشكيل لجنة لتحديد حقوق مكون الطوارق في الدستور الليبي المقبل، وقال رئيس المجلس مولاي قديديان المجلس قام بتشكيل لجنة موسعة لتقوم بتحديد حقوقهم المطلوب إدراجها في الدستور الليبي المرتقب المتمثلة في مناقشة اللغة والهوية الخاصة بالطوارق، بجانب ضمان رعاية حقهم في صون الموروث الثقافي واللغوي ودستورهما.

وفي مطلع مارس من عام 2013، أعلن عن تشكيل مجلس أعلى للطوارق في منطقة آوال بالقرب من مدينة غدامس الحدودية مع الجزائر، ويعد المجلس بمثابة الجسم الاستشاري والسياسي للطوارق، والجهة الرسمية للتواصل مع البرلمان والحكومة لمناقشة حقوق الأقلية، وشارك الطوارق في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي التي جرت في 20 فبراير2014، لكن المراكز الانتخابية المخصصة لهم في مدن الجنوب شهدت انفلاتاً أمنياً، حال دون انطلاق عملية تصويت الناخبين.

وفي فبراير 2015 أطلق مشايخ وأعيان قبائل الطوارق في ليبيا كياناً اجتماعياً يجمعهم، يضم ما يُعرف بالمجلس الاستشاري لقبائل الطوارق والمجلس الأعلى للطوارق في جسم واحد بحيث يمثل كل الطوارق تحت مسمى المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق في ليبيا، وتمّ الاتفاق على تشكيل مجلس اجتماعي موحد أثناء اجتماعهم في مدينة غات التي تبعد نحو 1400 كم جنوبي غرب العاصمة طرابلس، واختير حسين الكوني رئيساً للمجلس بالإضافة إلى 4 نواب هم أبوبكر الفقي وسليمان صالح ومحمد موسى ومحمد الدرجي.

معركة الهوية

بدأت الهوية الأمازيغية في ليبيا تتبلور خلال العقدين الأخيرين على أيدي النشطاء الأمازيغ في بلاد المهجر، ومن ذلك تأسيس المؤتمر الليبي للأمازيغية في لندن عام 2000، أما بعد إطاحة القذافي فتم تأسيس المؤتمر الوطني الأمازيغي الليبي الذي عقد لقاءه الأول في سبتمبر 2011، حيث صارت هناك «مسألة أمازيغية» في ليبيا، وأصبح الأمازيغ يطالبون بترسيم لغتهم، ورد الاعتبار للمذهب الإباضي، مع مطالبات أخرى مثل تمثيلهم وزارياً. وقد لعبت المجالس المحلية في المدن الناطقة بالأمازيغية دوراً موسعاً في هذا المجال، وأسهمت في ترسيخ النزعة المناطقية المضادة لمركزية الدولة.

كما برزت تلك الفئة أكثر وأصبح لها دور سياسي مهم بعد وصول نوري بوسهمين إلى رئاسة المؤتمر الوطني العام الليبي المنتهية ولايته بين 24 يونيو 2013 و7 فبراير 2014 بعد حصوله على 96 صوتاً مقابل 80 صوتاً لمنافسه الشريف الوافي وقد جاء رئيساً للمؤتمر خلفاً لمحمد المقريف بعد إقرار قانون العزل السياسي.

وأبو سهمين كان عضواً في المؤتمر الوطني العام عن مدينته زوارة، كما شغل منصب مقرر للمؤتمر، وهو ينحدر من جذور أمازيغية واستفاد من دعم حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وكتلة «الوفاء للشهداء» المرتبطة بالجماعة الإسلامية المقاتلة المعروفة سابقاً بارتباطها بتنظيم القاعدة.

ورأى المحللون في اختيار بوسهمين للمنصب سعياً من قوى الإسلام السياسي لتطويع أمازيغ ليبيا، غير أنه (بوسهمين) استبعد أن يؤدي وجوده كشخص ينتمي إلى الأقلية الأمازيغية في ليبيا إلى أمزغة الدولة الليبية، لكنه شدد على ضرورة التعامل مع اللغة الأمازيغية كمكون ثقافي للوطن.

مواجهات

واتجه القائمون على صياغة الدستور الليبي الجديد، إلى تضمينه بنوداً تعترف باللغة الأمازيغية، إلى جانب اللغة العربية، على أنهما لغتين رسميتين في البلاد، إلا أن تمسك مفتي ليبيا آنذاك الصادق الغرياني أكد استحالة اعتماد اللغة الأمازيغية رسمياً في الدستور الليبي، ما أثار الأمازيغ الذين هددوا بحمل السلاح دفاعاً عن حقوقهم، ونظموا بالاشتراك مع أنصار حقوق الأقليات في العالم في يناير 2014 مؤتمراً عالمياً تحت عنوان «ملتقى الاستحقاق الدستوري لأمازيغ ليبيا»، وقال علي أبو السعود عضو الكونغرس الأمازيغي العالمي عن ليبيا ورئيس لجنة ملتقى الاستحقاق الأمازيغي: «يعرب أغلب السياسيين الليبيين عن تضامنهم مع الأمازيغ، لكنهم في الواقع لا يترجمونه بمواقف صريحة وفاعلة ومفيدة للحركة الأمازيغية».

وأكد أبو السعود أن خارطة طريق الحركة الأمازيغية هي المذكورة في البيان الختامي لملتقى الاستحقاق، «أي عدم الاعتراف بكل من لا يعترف باستحقاقاتنا الوطنية، فالدستور الذي سيكون محل اعتراف وتقديرنا هو الدستور الذي يعترف بنا وبكل الليبيين على قدم المساواة، نحميه ويحمينا، نذود عنه بأرواحنا».

ويلخص الناشط الإعلامي الأمازيغي أوسمان بن ساسي مطالب الأمازيغ في «الاعتراف بهم وبتاريخهم وحضارتهم كموروث ثقافي ليبي أصيل، وما من شيء يترجم هذا الاعتراف غير دسترة اللغة في دستور يمثل كل الفئات لاسيما بعد هذه الأعداد من الشهداء»، مضيفاً إن دستوراً من دون دسترة الأمازيغية كلغة رسمية هو دستور لا يمثل الليبيين كافة بل هو دستور باطل لأنه ظلم فئة ولم يمثلها وأقصى جزءاً من النسيج الليبي، فالخيار الأصلح والآمن الوحيد هو الاعتراف ودسترة الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية لا تقل عن اللغة العربية وتمثيل كل فئات المجتمع الليبي من دون انتقائية واستثناء.

تباين رؤى

التبو أو تداد هم مجموعة من القبائل البدوية تسكن جنوب ليبيا وشمال النيجر وشمال تشاد، وقد اختلف المؤرخون في تحديد أصولهم، فقال بعض المؤرخين إنهم يرجعون في أصولهم التاريخية إلى قبائل التمحو الليبية القديمة، وذهب البعض الآخر إلى أنهم قبائل الجرمنت، وهي قبائل ليبية كانت تسكن جنوب ليبيا وكانت مدينتهم جرمة الواقعة جنوب ليبيا قرب مدينة أوباري، ويقول آخرون إنهم من قبائل ليبية قديمة كانت تسمى التيبوس كانت تسكن شمال ليبيا في المناطق الممتدة بين الجغبوب وإجدابيا، وكانت عاصمتهم تازربو.

تاورغاء تدفع ثمن أحلام القذافي في أفريقيا

تونس، طرابلس ـ البيان

رحبت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا باتفاق المصالحة بين مدينتي مصراتة وتاورغاء، معتبرة الاتفاق «خطوة مهمة لبناء الثقة وجهود إحلال السلام في ليبيا»، وقالت البعثة في بيان لها: «نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه وفدا مصراتة وتاورغاء، ونعتبره خطوة إضافية مهمة، نحو تحقيق العدالة وضمان حق عودة التاورغاء بأمان وكرامة إلى مدينتهم».

جاء ذلك بعد أن اتفق ممثلون عن المجلس البلدي في كل من مصراتة وتاورغاء أواخر مايو الماضي على إجراءات عودة النازحين والمهجرين إلى أراضيهم، وفق إجراءات «بناء الثقة» بين الطرفين.

تهجير قسري

وكانت ميلشيات مصراتة قامت بتهجير أكثر من 42 ألف نسمة، هو العدد الإجمالي لسكان مدينة تاورغاء المعروفين بأنهم من ذوي البشرة السوداء، وبتدمير مساكنهم ونهب وحرق ممتلكاتهم بدعوى موالاتهم للنظام السابق أثناء الحرب التي شنها التحالف الدولي لإسقاطه في عام 2011، كما تعرضت تاورغاء إلى حملة إعلامية ممنهجة، مثلها مثل بقية المدن التي حافظت على ولائها للنظام السابق، وتم اتهام أبنائها باغتصاب نساء من مدينة مصراتة أثناء الحرب، وهو ما نفته لجان تحقيق محايدة، وقالت منظمات حقوقية إن تهجير أهالي تاورغاء وقتل المئات منهم اتخذا أبعاداً عنصرية، نظراً إلى أن تاورغاء هي المدينة الساحلية الليبية الوحيدة التي تسكنها أغلبية سوداء، ويشير مراقبون إلى أن المدينة دفعت ثمن توجه القذافي نحو إفريقيا ودفاعه عن السود، وفي مايو 2014 أحالت المحكمة الجنائية الدولية تقريراً لمجلس الأمن الدولي بخصوص قضية المهجّرين قسراً من مدينة تاورغاء الليبية، واعتبر التقرير أن ما حدث للتاورغيين يرتقي إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب لا تسقط بالتقادم، وخلال عام 2013 و2014 صدرت تصريحات من قيادات عسكرية وسياسية بمدينة مصراتة تدعو إلى بناء مستوطنات جديدة لأهالي تاورغاء في منطقة شرقي ليبيا، لضمان عودتهم إلى مدينتهم.

■ شاب من تاورغاء في قبضة مسلحي الميلشيات | ا.ف.ب

وفي محاولة أممية للبحث عن حل للقضية، عقد ممثلو مدينتي مصراتة وتاورغاء اجتماعات في تونس برعاية لجنة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لمناقشة الإجراءات اللازمة لترتيبات عودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم.

وقال بيان مشترك صادر عن ممثلي مصراتة وتاورغاء إن الاجتماع يأتي «استكمالاً لخطوات سابقة بدأها رجال شرفاء من أبناء الوطن اجتمعوا يومين متتاليين في تونس».

مصلحة وطن

وأشار المشاركون إلى أن الاجتماع «بات لزاماً على السلطات المحلية، ويدعمها الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني للحفاظ على مصلحة الوطن»، وذلك «في ظل الغياب الواضح لدور الدولة والحكومات المتعاقبة في تفعيل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية».

وقالت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا: «إنها قامت بتيسير هذا الاجتماع، وإنها سوف تستمر بدعم هذه العملية من خلال اللجنة المشتركة للمتابعة التي اتفق عليها كلا الطرفين، والتي ستعمل بالاستناد إلى القانون والمعايير الدولية، بغية تحقيق المساءلة والعودة الآمنة والطوعية للتاورغاء والمصالحة»، كما جددت البعثة الأممية دعوتها إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين دون سند قانوني.

الأقليات مكسب وخسارة

استبقت الجميع وأقرت قوانين لحفظ الكرامة
تونس مفتاح التدخلات

ثورة الياسمين رفعت الغطاء عن قدر الأقليات

■ يهود تونس يحيون طقوسهم في معبد الغريبة بجربة

تونس ـ الحبيب الأسود

رفعت ثورة الياسمين التونسية الغطاء عن قدر الأقليات الذي كان يغلي بعيداً عن الأعين، وظهرت بشكل مفاجئ لكثير من التونسيين غبائن كانت مخبوءة أو قل مسكوتاً عنها لتشكل عشرات الجمعيات التي تهتم بقضايا الأقليات، ويرتفع خطابها الأمر الذي دفع الوزير المعتمد لدى رئاسة الحكومة المكلف بالتنسيق مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني إلى القول إن تونس تعاني أزمات اجتماعية تتعلق بالتمييز على أساس اللون والدين، ودعا إلى تشكيل تحالف مدني لرصد ومكافحة التحريض على الكراهية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الخطوات الحكومية للحد من الخطاب التكفيري غير كافية.

وأضاف في تصريحات صحافية أن «ثمة تراكم لمشاكل اجتماعية تتعلق بالكراهية والعنصرية أو النظر بشكل دوني لذوي البشرة السوداء والأقليات العرقية والدينية، مشيراً إلى أن مناخ الحرية الذي جاءت به الثورة التونسية أسهم بشكل كبير في كشف هذه الأمور التي كانت «مكبوتة ومسكوت عنها معزولة في مناطقها، مع غياب شبه كامل للإعلام» وفق تعبيره.

ويبرز المحلل السياسي منذر ثابت لـ« البيان » أن قضية الأقليات في تونس ودول الربيع العربي أكدت وجود خلل في البنى الاجتماعية نتيجة محاولات نفي الآخر وإنكار حقه في التعبير عن ذاته، وأن بعض الحركات الشوفينية الدينية والمذهبية والقومية تسعى إلى إلغاء حقيقة وجود أقليات، فتفتح من حيث لا تدري الباب مشرعاً أمام التدخل الخارجي الذي يعمل على أن يجعل من تلك الأقليات حصان طروادة لفرض أجنداته.

وأوضح ثابت أن الشعب التونسي متجانس في غالبيته الساحقة ولكن هذا لا يعني عدم وجود أقليات تبحث عن متنفس للتعبير عن ذاتها، وهو ما لا يتحقق إلا في إطار الدولة المدنية التي تحترم كل أبنائها، مضيفاً أن تونس عرفت خلال الأعوام الماضية جدلاً واسعاً حول حقوق السود مثلاً، وكذلك حول الحق الثقافي للأمازيغ، وحول حقوق الأقليات الدينية، وكذلك الأقليات الجنسية التي طرحت أكثر من سؤال حول طبيعة النموذج الديمقراطي الليبيرالي الذي تبنه الجمهورية الثانية وما إذا كان قادراً على استيعادات جميع مكونات المجتمع.

اعتراف

تعترف الحكومة التونسية بجميع المنظمات الدينية المسيحية واليهودية التي تأسست قبل الاستقلال في عام 1956 وتسمح الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، حيث إنها قامت بتسليم الكنيسة الكاثوليكية البابوية رسمياً سنة 1964 مع الكرسي الرسولي بالإضافة إلى تصريحها لـ14 من الكنائس «تخدم جميع الطوائف» في البلاد.
وعرف ملف الأقلية اليهودية تجاذباً بين تونس وإسرائيل التي سعت منذ الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي إلى إقناع يهود تونس بمغادرة بلادهم والالتحاق بدولة الكيان الصهيوني زاعمة أنهم غير آمنين في تونس وهو مارد عليه مسؤولون تونسيون بأن تونس آمنة أكثر من إسرائيل.

امازيغ تونس

يوم 20 أكتوبر 2004 صدر بيان عن المؤتمر العالمي للأمازيغ (باريس) يحمل عنوان أمازيغ تونس في الطريق إلى الاندثار ومما جاء فيه دعوة إلى المنظمات غير الحكومية وإلى أصدقاء الشعب الأمازيغي للتصدي للانتهاكات الخطيرة للحريات وللحقوق المشروعة» التي ستعرض لها الأمازيغ في تونس. وتضمن هذا البيان ـ « المطالبة بالاعتراف بالأمازيغ كمكون أساسي من مكونات الهوية التونسية إلى جانب رد الاعتبار لتاريخ الأمازيغ وثقافتهم في التعليم ووسائل الإعلام والإدارة العمومية».

السود عنصرية موروثة

طرحت أقلية الزنوج التونسيين معاناتهم في أكثر من مناسبة وقال ناشطون سود إن العنصرية لا تزال موجودة في تونس التي كانت أول دولة عربية وإسلامية حررت العبيد وألغت العبودية منذ العام 1846، وبحسب هشام الحاجّي، المختص في علم الاجتماع، فإنّ «هذا التمييز يعود بالأساس إلى أسباب ثقافية، إذ إنّ هناك رغبة مجتمعية لا واعية للحفاظ على التجانس اللونيّ خاصّة وأنّ الثقافة التقليدية، التي لا تزال فاعلة في جوهرها، ثقافة هرمية تقوم على الثنائيات وتستعيد بشكل من الأشكال ثنائية السيد والعبد، وهذا التمييز وظّفته الثقافة الشعبية للحفاظ على هذه الهرمية من ناحية، ولمنع كلّ حراك من شأنه أن يهدّد أسسها ويدعو إلى تغييرها».

وفي العام الماضي بادر عديد الشخصيات التقدمية المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان بتنظيم مسيرة انطلقت من جزيرة جربة (500 كلم جنوب شرق) باتجاه العاصمة وأطلق عليها اسم «مسيرة المساواة ومناهضة العنصرية ضد السود».

ودعت المسيرة مكونات المجتمع المدني التي تشترك في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات إلى مقاومة ظاهرة العنصرية في تونس بدءاً بردع الخطاب والتصرفات العنصرية في الفضاء العمومي وخاصة في الفضاء الإعلامي والتربوي.

من جانبها دعت الجمعية التونسية لمساندة الأقليات إلى تطوير المجتمع وتنويره فكرياً في اتجاه نبذ أشكال التمييز والميز العنصري سواء بسبب العرق أو اللون أو الجنسية أو المعتقد الديني والفكري.

ويقول مدير المرصد الوطني للشباب والأستاذ في علم الاجتماع محمد الجويلي إن واقع التهميش والإساءة لأصحاب البشرة السوداء في تونس بكونه «جرحاً يجب عدم السماح له بالتفاقم».

قد تكون هذه مقدمة ضرورية لفهم الواقع التونسي، تقودنا في ورقة قادمة إلى الحديث عن معاناة الطلبة الأفارقة والجاليات الإفريقية من ظاهرة العنصرية وكره الأجانب برغم تجريمها في القوانين الدولية وتعارضها أصلاً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية المواثيق الموقع عليها من قبل الدول المنضوية تحت راية منظمة الأمم المتحدة ومن بينها الدولة التونسية، وفق تعبيره.

وترى الباحثة التونسية مها عبد الحميد، وهي عضو سابق في «آدم للمساواة والتنمية» أول جمعية للدفاع عن السود في تونس أسست عام 2012. وتعد حالياً أطروحة دكتوراه في الجغرافيا الاجتماعية في جامعة باريس العاشرة حول التهميش الاقتصادي والاجتماعي في الأحياء اللاقانونية في واحة زريق بمدينة قابس جنوب تونس، أنه «يوجد في الحقيقة موروث ثقافي وتاريخي، وإن استطاع الزمن التخفيف من حدته جزئياً إلا أنه مازال متواجداً وبكثرة خصوصاً في المناطق التي عرفت العبودية (الواحات والمجتمعات الرعوية في الجنوب التونسي وفي العاصمة في العائلات التي كانت تملك العبيد وفي بعض جهات الساحل). وبقي هذا الموروث يربط الأسود بصورة العبد فهو بالضرورة ليس مثل الأبيض الحر حتى أن في الجنوب وإلى يومنا هذا مازال يسمى الأبيض بالحر والأسود بالعبد».

الأقليات الدينية

وبحسب تقرير صادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لوزارة الخارجية الأميركية فإن المسلمين السنّة يمثلون 99 بالمئة من العدد الإجمالي للسكان الذي يبلغ 11 مليون نسمة، بينما تمثل الأقليات المسيحية واليهودية والمسلمين الشيعة والبهائيين 1 بالمئة.

وتمثل الجالية المسيحية بتونس ثاني اكبر ديانة، 88 بالمئة من أفرادها من الروم الكاثوليك ويقدر مسؤولو الكاثوليكية الرومانية أن لديهم أقل من 5000 مسيحي، بمختلف أنحاء الجمهورية التونسية ويتألف ما تبقى من السكان المسيحيين من البروتستانت والأرثوذكس، الإصلاحيين الفرنسية الروسية، الإنجيليين، السبتيين، الروم الأرثوذكس.

أما الديانة اليهودية فهي ثالث أكبر ديانة في البلاد مع ما يقرب من 1.500 شخص ثلثهم متواجد في العاصمة، والباقي يعيش في جزيرة جربة ومدينة جرجيس وقد أقام طائفة يهودية في البلاد لأكثر من 2500 سنة.

وذكر نفس التقرير أن الدستور التونسي والقوانين التونسية تضمن حرية المعتقد الا أنها لا تمنح حق الترشح للانتخابات الرئاسية لغير المسلم كما ينص القانون التونسي على أن حرية التعبير والمعتقد مضمونة ما لم تمس بالأمن العام مشيرا الى ان المشرع التونسي يمنع القيام بـ«التبشير للديانات الأخرى» ويعتبره مخالفاً للقانون ومن حق الحكومة تتبع القائم بالفعل.

وأوضح التقرير ان القانون التونسي يشرع للدولة التونسية فحسب حق التصرف في المساجد ووضع الأئمة كما يعين مفتي الجمهورية من قبل رئيس الجمهورية والذي يقوم بالإعلان عن الأعياد الدينية ويصدر شهادات اعتناق الإسلام بالإضافة الى الإشراف على المناهج الدراسية والدراسات التي تنشر على الإسلام.

وذكر التقرير بأن الدولة التونسية تضمن حرية ممارسة المعتقد للجالية اليهودية التونسية وهي التي تقوم بدفع رواتب الحاخامات اليهودية كما توفر الدولة التونسية الحماية الأمنية للكنيس وتتحمل الحكومة التونسية جزءاً من تكاليف صيانة وترميم المعالم اليهودية والمقابر الخاصة بالجالية اليهودية.

المجموعات ستفرض نفسها مستقبلاً

الجزائر ـ رابح هوادف

توقع أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر د. حبيب أبو خليفة أن تفرض الأقليات في الوطن العربي نفسها وتصبح مألوفة في كل العالم مستقبلاً، مع تنامي الرغبة في بناء ديمقراطي.

وفي إفادات لـ«البيان»، ذهب إلى أنّ المتمعنّ في تاريخ الجغرافيا السياسية والتاريخية في العالم العربي، لا يجد بروزاً ظاهرياً للأقليات، ما عدا تلك التي تختلف ديناً وروحاً عن الديانة الإسلامية.

نفي ظاهرة

ونفى أبو خليفة وجود ظاهرة الأقلية تحت السقف الإسلامي، إلا الأقلية اليهودية أو الزرادشتية وتعرف بالمجوسية التي كانت جزئية منبوذة في المجتمع الإسلامي عامة، أما الأقلية المسيحية فهي كانت دائما مقبولة. ولم تكن هناك مشاكل عبر التاريخ الا نادراً.

ويرى الأكاديمي الجزائري باختلاف الأمور اليوم، لكون الأقليات أصبحت تعتمد على العرق أو الأصول مثل الكردية والأمازيغية في ظل أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير، والتغيرات الكبرى على مستويات اجتماعية وسياسية وضعف النظم الوطنية، فأصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة.

ويتصور أنّ مخاوف الدول العربية تتركّز في انعكاسات إقدامها على الاعتراف بحقوق هذه الأقلية أو تلك، والدخول في مرحلة جدية من مسار الديمقراطية في ظل تآكل النظم وتحرك الأقليات بالتزامن مع ظلّ الغرب، خصوصا في المجتمعات التي لا تريد التغيير.

حبيب أبو خليفة:
لا بدّ من ترسيخ حلول للعيش المشترك

رغبة وحلول

ويعتقد أبو خليفة جازماً أنّ هذه الأقليات ستفرض نفسها وتصبح مألوفة دولياً في القادم، مع تنامي الرغبة في بناء ديمقراطي يكفل حقوق المجتمعات العرقية والدينية، لذا لا بدّ من ترسيخ حلول للعيش المشترك والعمل على ازالة عناصر الفرقة وتجسيد وحدة الأوطان.

الأقليات مكسب وخسارة

استغلال

إسرائيل تلعب على التناقضات

تستغل إسرائيل إحساس الأقليات بالخوف وتلعب على التناقضات وتعالت الأصوات داخلها المطالبة بالتحالف مع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي والإسلامي، بما في ذلك الدروز في سوريا، والمسيحيون، والشيعة في لبنان ممثلين في حزب الله، لمواجهة ما وصفوه بالإسلام المتطرف الذي يسعى لمحوهم.

واعتبر الدكتور «مردخاي كيدار» المستشرق والمحاضر في القسم العربي بجامعة بار-إيلان أن التحالف بين إسرائيل ودول سنية كمصر والأردن والسعودية سيكون أضعف من التحالف مع الأقليات، كون تلك الدول لا تحتاج إسرائيل في الحقيقة، بينما تحتاج هذه الأقليات تل أبيب للقضاء عما وصفه بالعدو الواحد.

وقال «كيدار» في مقال على موقع «مرآه» إن على إسرائيل أن تفكر من جديد في مسارها الاستراتيجي، فيما يتعلق بالتحالف مع الأقليات، على أن تبدأ بمساعدة الدروز في سوريا على الصمود أمام قوى إسلامية كتنظيم «داعش» وجبهة النصرة.

وتابع: يبلغ تعداد الدروز في سوريا نحو 700 ألف نسمة، ويتمركزون في 3 بؤر رئيسية: في جبل الدروز جنوب سوريا بالقرب من الحدود مع الأردن، وفي منطقة خضر الواقعة في السفوح الجنوب شرقية لجبل حرمون (جبل الشيخ) وإلى الشرق من مجدل شمس، وفي منطقة حلب- إدلب شمال سوريا، على مقربة من الحدود مع تركيا.

القدس المحتلة - الوكالات

صعوبات

مخاوف من المتطرفين في سوريا

أثار ما جرى للدروز في جبل السماق بمحافظة إدلب ومن ثم الهجوم على مطار الثعلة في جبل العرب ومحاولة اقتحام بلدة حضر في جبل الشيخ، مخاوف الأقليات في سوريا. وفي مناخ التطرف الضارب في سوريا والعراق واليمن من الصعوبة بمكان أن تعثر الأقليات على ملجأ. ونظرية الحياد سينظر إليها الجهاديون وكأنها هروب من الوقوف إلى جانبهم في مواجهة الآخرين. أما نظرية اللجوء إلى طلب الحماية من الخارج، فإن الخارج اذا كان لا يرى أن هذه الحماية تتفق ومصالحه لن يقدمها أو سيصل متأخراً. فالائتلاف الدولي ساعد أكراد العراق وسوريا لأن ذلك يتفق ورؤيته في اقامة وطن مستقل للأكراد يمتد من سوريا إلى ايران مروراً بالعراق وتركيا.

الوكالات

الصراعات السياسية تمزق نسيج الوحدة العراقية

■ أزيديات في طريقهن إلى تركيا | رويترز

بغداد ـ عراق أحمد

هناك رأي يقول إن الأكثرية هي التي تصنع الأقلية، إما بمنحها الامتيازات، أو بحرمانها من الحقوق، وللمنح أو الحرمان أثر واحد في النهاية، فمنح جماعة معينة امتيازات من أي نوع وأي درجة من شأنه أن يضاعف عزلتها عن الأخرى ويقوي لديها الشعور بالاختلاف والتمايز، ومن شأنه أن يولد لديها وضدها في الوقت نفسه نعرة دينية أو مذهبية أو قومية. ويرى باحثون أن الظهور الكثير للأقليات، في العرق، التي ربما لم يكن بعضها موجوداً أو نادراً، بعد الغزو الأميركي في العام 2003، ربما يؤشر إلى نزعة مختلقة لشرذمة المجتمع، فيما نجد العكس أيضا، وهو اتاحة الفرصة للفرد في التعبير عن نفسه، وللجماعة عن نفسها، مهما كانت نسبة اقليتها.

مؤتمر بغداد

وفي هذا السياق، اعربت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، في 10 - 12 من يونيو الماضي، عن أسفها لاستمرار تردي واقع الأقليات في العراق منذ عشر سنوات، وقال نائب رئيس البعثة جورجي بوستين خلال كلمة في المؤتمر الخاص بوضع خطة عمل وطنية للحفاظ على حقوق المجتمعات العرقية والدينية والثقافية المتنوعة في العراق، ان «الأمم المتحدة تهدف إلى الحفاظ على وحدة العراق كما هو، بكل مكوناته، وإن تنظيم هذا المؤتمر يمثل مساهمة فعالة منها بغية تحقيق هذا الهدف»، كما ألمّح مدير مكتب حقوق الإنسان في بعثة «يونامي» فرانشسكو موتا إلى أن المأساة الكبيرة التي يواجهها العراق الآن تتمثل في هجرة الأقليات منه، مؤكداً أن عمليات العنف التي يقوم بها المتطرفون في البلاد تؤثر على جميع أبناء الشعب، وخصوصاً أبناء الأقليات منهم.

واقترح رئيس تحالف الأقليات العراقية غسان سالم خلال المؤتمر الذي اختتم أعماله يوم الجمعة 12 يونيو تأسيس مفوضية أو لجنة مختصة بالأقليات، يكون ارتباطها بمجلس النواب، لتتابع مدى تنفيذ المؤسسات الحكومية للتوصيات التي اتفق عليها العراق ضمن المعاهدات الدولية.

المواطَنة أولاً

وبمراجعة تاريخية لحالة حقوق الإنسان في الدول العربية وخصوصا العراق، تظهر انها متأخرة كثيراً في هذا الميدان، فالعراق كغيره من بلدان الشرق الأوسط عبارة عن مزيج من مختلف الأعراق والطوائف، يعيش فيه العرب والأكراد والتركمان والكلدوآشوريون والأرمن والشبك وغيرهم من المجموعات العرقية أو الدينية.

وإزاء هذه التركيبة، يشير متخصصون إلى أن مفهوم المواطنة الكاملة يبقى ناقصا دون منح الأقليات حقوقها، ولعل المشكلة الأساسية التي واجهت الأقليات في العراق هو ذلك الفهم الخاطئ لمعنى المواطنة الكاملة، الذي يرتكز على الحق في المساواة وعدم التمييز، «فمعنى الأقلية ومعنى المواطنة ليسا بديلين عن بعضهما البعض، وإنما هما عنصران يكمل أحدهما الأخر».

فوجود الأقليات في مجتمع عادل، لا يمنع إفراد هده الأقليات من ممارسة طقوسهم ومعتقداتهم وثقافتهم بشكل جماعي أو فردي ضمن خصوصية وطنية بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى لمكونات المجتمع، لأن مفهوم الوطن يبقى اكبر من جميع المنتمين إليه، وعليه فإن حق الأقليات يقوم على تكامل المجتمع لا تفكيكه.

> **حقوق**
>
> توجد أقليات حقيقية في العراق تتميز عن الأغلبية العربية في بعض أو عدد من المتغيرات ولها حقوق عادلة ومشروعة، ولكن الصحيح أيضا أن بعض هذه الأقليات بالغ في هذه الحقوق في السنوات القليلة الماضية إلى درجة العدوان على حقوق الأغلبية والعمل على غبنها والتعالي عليها، ولم يعد الأمر يتعلق بحقوقها العادلة والمشروعة، وإنما باتت القضية مجرد مشروع او مشاريع لتفكيك العراق باسم حقوق الإنسان تارة وبحجة اعتماد الديمقراطية والتعددية تارة اخرى، ومما فاقم مخاطر التفكيك ان دعاته ماضون في مشاريعهم ومخططاتهم، مع ادراكهم تماما ان ما يسمى بعملية التحول الديمقراطي في العراق الجارية الآن ليست صحيحة، ولم تنهج معايير سليمة في أدواتها وسياقاتها، بل انها قاصرة ومشوهة تحكمها وتتحكم بها المحصصات الطائفية والعرقية تماماً.

الأقليات دستورياً

وبحسب الباحثة سهيلة عبد الأنيس، فإن أي دولة اذا أرادت ان تحسم ولاء الأقليات المكونة لنسيجها، عليها أن تمنح هذه الأقليات حقوقها المشروعة وفق الدستور المقرر، ولكن في حالة العراق نجد أن الدساتير العراقية قد تجاهلت الإشارة إلى هذه الحقوق صراحة، انما أشارت إليها بشكل عمومي مموه، منذ الدستور العثماني 1876 الذي لم يشر إلى أي قومية أو ملة معينة، إلى دستور القانون الأساسي لعام 1935 الذي عمم نظرته للمساواة بين الأفراد حيث نص على انه «لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة»، ولكن المشكلة العظمى التي واجهت هذا النص هي المعايير الواجب توفرها لكي يعد المواطن عراقياً وليس «من رعايا دولة اخرى»، ويقصد بها هنا بشكل خاص «التبعية الإيرانية».

عُرف المساواة

ورغم ذلك، نجد أن العهود السابقة لم تميز بين العربي وغير العربي أو بين المسلم وغير المسلم من العراقيين، في الحقوق والواجبات، وكأن الأمر كان يجري عرفا اكثر منه نصاً قانونياً، فدستور 27 يوليو 1958 نص على الحقوق القومية ضمن الوحدة الوطنية، وعد الأكراد على سبيل المثال شركاء في الوطن، وكذلك الحال مع دستور 16 يوليو 1970. ورغم ان دستور ما بعد 2003 ينص بالأسماء على ضمان حقوق كل من المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين، الا أن هذه الشرائح العراقية الثلاث اضافة إلى التركمان قد لحقهم الحيف والظلم جراء تلاشي الحد الفاصل بين «قوة القانون وقانون القوة».

وبهذا الخصوص يقول باحثون ان لفظ «قومية» هو لفظ مخادع، لأنه ليس مجرد لفظ وصفي، ولكنه لفظ دلالي، وعندما يكون للكلمات هذان الجانبان فإنها تصبح كلمات سياسية تستخدم في الصراع على السلطة، وقد أصبحت القومية مصدراً شرعياً مهماً لأساس اي دولة حديثة، ولذلك اصبحت دعاوى القومية اداة فعالة، واذا استطاعت مجموعة من الناس أن تجعل الآخرين يقبلون ما تدعيه بأنها امة، فيمكنها المطالبة بحقوق قومية واستخدامها كسلاح ضد الآخرين.

النسيج العراقي

ومن هذا المنطلق أشارت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» إلى ان الأقليات العراقية كانت تاريخياً وستبقى جزءاً لا ينفصل من العراق ونسيجه الاجتماعي لتُثري ثقافته وسياسته، وأن احترام الحقوق السياسية والقانونية للأقليات في العراق وضمانها هو أمر أساس لبلوغ مستقبل يسوده الاستقرار والديمقراطية في هذا البلد.

من جانبه، يرى المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، ضرورة تجاوز المقولات التي تدعي ان العراق يكاد يكون البلد الوحيد في المنطقة والعالم الذي يضم أقليات كثيرة ومختلفة، لأن الواقع يبدد هذه المقولات التي انطلقت من جماعات حزبية واخرى فئوية سعت إلى تسويق أجندة معينة هدفها الطعن بالأغلبية السكانية للعراق، المتمثلة في عرب العراق، وأيضا في تهميش عروبة العراق والتشكيك بهويته القومية، ونظرة عابرة إلى كثير من دول الإقليم والعالم نلحظ أنها تضم أقليات يفوق عددها ما يوجد في العراق قياسا إلى مساحته، غير أن التركيز على العراق واعتباره بلدا متعدد الأعراق والطوائف والهويات يأتي من منطلقات واضحة الأهداف يقصد منها تجزئة البلاد والتحريض على تقسيمها وانفصال اجزاء منها.

طريق اندثار الأقليات يبدأ بالهجرة

بغداد ـ البيان

يمثل الكرد أكبر المجموعات العرقية في العراق بعد العرب، ويشكلون ما نسبته 17% من عدد السكان ، وهم يتميزون بأن لهم مواقع وجود جغرافية محددة هيأت لهم تحقيق نوع من الانفصال منذ أحداث عام 1991، كما أن لهم تاريخاً يعود إلى نحو 70 عاماً في مقاتلة الحكومات العراقية المختلفة لنيل حقوقهم القومية، وللأكراد قوة عسكرية لا يستهان بها ممثلة بـ«البيشمركة» التي تمتلك تسليحاً جيداً وخبرة قتالية طويلة ونظاماً تدريبياً محترفاً وهيكلاً عسكرياً شبيهاً بنظم جيوش الدول، وقد استطاع الأكراد أن يحققوا الكثير من خلال اقرار الفيدرالية في الدستور وإعلان إقليم كردستان واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية، اضافة إلى تمثيلهم في مجلس النواب، حيث بلغ عدد أعضاء الكتل الكردستانية 56 عضواً.

التركمان

وأبرز الأقليات العرقية التي تشكو من عدم منحها حقوقاً موازية لأهميتها السكانية هي الأقلية التركمانية، ويقطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد، والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة، وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من 15 تنظيماً ويقدر تعدادهم بحدود 1,5 مليون نسمة.

الكلدوآشوريون

وهم من ابرز الأقليات الدينية ذات التاريخ والحضارة التي تعود لآلاف السنين، ويقدر تعدادهم بمليون نسمة يقطنون المناطق الشمالية في الموصل واربيل ودهوك وكركوك، وقسم منهم موزع في بغداد والبصرة، وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة فقد عرف عنهم أنهم مسالمون وقد حصلوا في السابق على حقوقهم الدينية كاملة من خلال ممارستهم طقوسهم الدينية وانتشار كنائسهم في اغلب المناطق العراقية.

الصابئة

وهم اقلية دينية تتبع تعاليم النبي يحيى المعمدان، ويعاني الصابئة الذين يقطنون جنوبي العراق ولاسيما في منطقة العمارة من اضطهاد واضح لحقوق الإنسان. وتشير بعض التقديرات إلى أن تعدادهم يصل الى ما يقارب 250 ألف نسمة، ولم تعرف لهم أي قدرات عسكرية أو قوة مؤثرة على الأرض، كما أن مطالباتهم لم تتعزز بتكثيف عملهم السياسي أو بتشكيل أحزاب وطرح برامج ذات بعد وطني.

الأيزيدية

يقطن الأيزيديون في منطقة سنجار بمحافظة نينوى ومناطق أخرى بشمال العراق، وقد تمتعوا كبقية الأقليات الدينية بحرية العبادة وممارسة طقوسهم أيام النظام السابق، لكنهم لم يكونوا ممثلين في السلطة أو الحكومة ويقدر تعدادهم بأكثر من 300 ألف نسمة.

أما يهود العراق الذين كانوا يتواجدون لغاية 1948 من القرن الماضي فقد تلاشت هذه الأقلية بمرور الزمن ولم يعد لهم وجود في العراق حالياً.

الأقليات بعد عام 2003

رغم التغييرات التي طرأت بعد عام 2003 فقد عانت الأقليات من التهميش وطالب بعضها بنسبة تمثيل أكبر في المؤسسات الحديثة للدولة، خصوصاً أن الساحة بدأت تنفرد للأحزاب المتسلحة ووجود ميليشيات، بالمقابل نجد أن الأقليات تفتقر لهذه القوة العسكرية، اضافة الى الطبيعة المسالمة لهذه المجموعات، التي لم تتمكن من مقاومة الظروف المفاجئة التي حدثت بعد التغيير السياسي الذي حصل في البلد، ورغم ان البعض منها قد حصل على تمثيل في مجلس النواب الا انهم اخذوا يواجهون معضلة خطرة تتمثل بتعرض هذه المجموعات لعمليات قتل وتهجير وخطف على يد الجماعات المسلحة بسبب التعصب الديني والأفكار الخاطئة تجاه هذه الأقليات التي تعتبرهم لا دين لهم مما اجبر الكثير من أبناء هذه المجموعات على النزوح عن أماكن تواجدها التاريخي والفرار إما الى مناطق أكثر أمناً في العراق أو الخروج من العراق واللجوء الى الدول المجاورة.

■ مسيحيون عراقيون في إحدى الكنائس

> **الشبك**
>
> طائفة الشبك تتكلم اللهجة الشبكية القريبة من اللهجة الكورانية، تدين بالدين الإسلامي، شيعة وسنة، وتنتشر قراها ومناطقها حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى وتسمى عند الكرد بـ(شبكستان)، حيث انهم ينتشرون في حوالي 72 قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، وأبرز الحركات والناشطين السياسيين هم الهيئة الاستشارية للشبك.

إحصائيات

وجاء في تقرير لمنظمة هيومن ووتش رايتس ان الأقليات الأثنية والدينية في العراق التي تشكل عشرة في المئة من مجموع سكان البلاد، ضحية عنف غير مسبوق قد يؤدي الى زوالها، ونبهت المنظمة التي تدافع عن حقوق الإنسان إلى أن الأقليات الأثنية والدينية في العراق تواجه درجات من العنف غير مسبوقة، وهي مهددة في بعض الحالات بالزوال من وطن أجدادها، فمثلاً طائفة الصابئة المندائية، كان يقدر عددها في سنة 2003 بـ250000 بينما يقدر عددها الآن بأقل من 50000 شخص. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن 50 في المئة تقريباً من المسيحيين العراقيين، الذين يقدر عددهم بمليون في آخر إحصاء لسنة 2003، غادروا البلاد إلى البلدان المجاورة، بينما استطاع الآخرون الفرار إلى الدول الغربية من أجل الانضمام إلى عائلاتهم الكبيرة هناك، تاركين وراءهم أنقاض أكثر من 30 كنيسة مدمرة.